الأمم المتحدة

S/PRST/1997/15



Distr.: General
19 March 1997
Arabic
Original: English/French/Russian

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٧٥٣ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/195) عن كرواتيا، المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). ويشير المجلس، أيضا، إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/48).

"ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق شديد من أنه رغم ما تؤكده حكومة كرواتيا من أنها نشرت العدد اللازم من أفراد الشرطة، فإن الصرب الكرواتيين ما برحوا يعيشون في ظروف تتسم بانعدام الأمن على نحو خطير في جميع أنحاء المناطق التي كانت مسماة مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة وكانت تعرف بالقطاعات الغربي والشمالي والجنوبي، لا سيما في منطقة القطاع الجنوبي سابقا حول كنين، ويناشد المجلس حكومة كرواتيا أن تتخذ مزيدا من الخطوات لإعادة إحلال مناخ يسوده القانون والنظام في تلك المناطق.

"ويرحب مجلس الأمن بانخفاض حدة صعوبة أحوال معيشة الصرب المتبقين خلال الأشهر الأخيرة بفضل البرامج الإنسانية المكثفة التي تضطلع بها المنظمات الدولية. وفي هذا السياق، يدعو المجلس حكومة كرواتيا إلى أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، وأن تكفل، بالتعاون مع جميع المنظمات الدولية المختصة، تحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع سكان القطاعات السابقة.

97-07489 (A) 110411 110411



"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لعدم إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بعودة المشردين واللاجئين الصرب الكرواتيين إلى تلك المناطق. وهو يطلب من حكومة كرواتيا التعديل بجهودها الرامية إلى تحسين أوضاع الأمن الشخص والاقتصادي، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تحول دون الإسراع بإصدار وثائق جميع الأسر الصربية، وحل قضية الممتلكات على وجه السرعة، إما بإعادة الممتلكات أو التعويض عنها تعويضا عادلا، بغية تيسير عودة الصرب الكرواتيين إلى القطاعات السابقة.

"ويطلب مجلس الأمن من حكومة كرواتيا أن تقطع الشكل باليقين فيما يتعلق بتنفيذ قانون العفو الشامل، وذلك بوجه خاص عن طريق القيام دون تأخير بوضع قائمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، في شكلها النهائي بناء على الأدلة المتوفرة ووفقا للقانون الدولي، ووضع حد للاعتقالات التعسفية وخصوصا الاعتقالات التي يتعرض لها الصرب العائدون إلى كرواتيا.

"ويشير مجلس الأمن إلى التزامات كرواتيا المنبثقة عن الصكوك العالمية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وهو يرحب بالتزامات حكومة كرواتيا فيما يتصل بمجلس أوروبا، بما في ذلك توقيعها على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية ويتوقع من حكومة كرواتيا أن تفي بتلك الالتزامات على الوجه الأكمل.

"ويساور مجلس الأمن القلق لكون حكومة كرواتيا ما برحت تأبى أن تتعاون على النحو الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهو يؤكد على واجب حكومة كرواتيا، وفقا للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، بأن تستجيب على وجه السرعة وبصورة كاملة لجميع طلبات المحكمة الدولية. ويدعو المجلس أيضا حكومة كرواتيا إلى إجراء تحقيقات في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، لا سيما الانتهاكات المرتكبة خلال العمليات العسكرية في عام ١٩٩٥، ومحاكمة المتهمين بارتكابها.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية تنفيذ التدابير المبينة في الفقرات أعلاه تنفيذا فعالا من أجل تعزيز الثقة والمصالحة في كرواتيا وكذلك لإعادة دمج منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بالوسائل السلمية. وفي هذا السياق، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إبقاءه على علم بانتظام وأن يقدم من جديد تقريرا عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كرواتيا، وذلك في تقريره الذي سيقدم بحلول تاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ من القرار ١٠٧٩ (١٩٩٦)".
